اسم الدراسة	محددات التركيبة السكانية وتأثيراتها
طبيعتها	بحث
تاريخها	مايو /2006
جهة إعدادها	اللجنة الدائمة للسكان
ملخص الدراسة	تشير الصورة المستقبليّة للتركيبة السكانية في دولة قطر إلى أنّ حجم السكان سوف يستمرّ بالارتفاع بمعدّلات نموّ تصل إلى 5.3% سنوياً ويتوقع أن يتخطّى حجم إجمالي السكان المليون نسمة في أقلّ من خمس سنوات فيبلغ 1029954 نسمة في عام 2010، علماً أنّ معظم الزيادة السكانية سوف تكون في شريحة الشباب الذكور بسبب الهجرة الوافدة من أجل العمل. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تزداد نسبة كبار السن وصغار السن وأن يرتفع المستوى التعليمي للسكان بشكلٍ عام. وأكدت الدراسة إلى وجود عدّة عقبات تحول دون إحلال العمالة الوطنية محلّ العمالة الوافدة، نذكر منها ثقافة العمل السائدة، والامتيازات العديدة التي يحصل عليها الموظفون في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص (مثل امتياز الأرض والقرض، والضمان الاجتماعي والتقاعد)، إضافة إلى طبيعة القطاع الخاص نفسه الذي يسعى بشكلٍ أساسيّ لتحقيق الربح المادّي دون الالتزام بإحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة، كما أنّ هذا القطاع يميّز أحياناً بين النساء والرجال من حيث الأجر ويعاني من قصور تشريعات العمل فيه. وبالتالي، من الضروريّ إيجاد الحلول المناسبة للحدّ من الخلل في التركيبة السكانية، ويكون ذلك عبر استغلال الموارد البشرية الكامنة أو غير المستغلّة (مثل النساء ربّات البيوت وذوي الاحتياجات الخاصة)، وإصلاح سوق العمل (مثلاً عبر اقتصار استقدام العمالة الوافدة على ذوي التخصّصات غير المتوافرة لدى المواطنين)،

	والمواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. من ناحية أخرى، تبرز أهمّية بلورة ثقافة جديدة للعمل وتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، والعناية بمسألة التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل وتطوير المناهج التعليميّة لتلبّي متطلّبات العمل في القطاع الخاص، وتشجيع النساء على العمل في القطاع الخاص عبر ضمان مساواتهنّ بالرجل من حيث الأجر والحقوق.